

التوافقية الخفية والظاهرة: اندثار التوافقية في الأنظمة السياسية المقسّمة

روزيتا دي بيري

أستاذة مساعدة في قسم الثقافة والسياسة والمجتمع في جامعة تورينو

يُقدّم لبنان ما بعد الحرب كفسيفساء تجمع بين عنصرين هما: التعاون والانقسام المتزايد. كيف يُمكن تفسير هذا التناقض الواضح، وفهم أسباب استمرار الصيغة التوافقية على قيد الحياة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، سيكون تحليل الحالة الإيطالية مفيداً لسببين، أولاً لأن السياسة الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية – خلال ما يُسمّى بالجمهورية الأولى – تتسم بخصائص شبيهة بلبنان بعد الحرب الأهلية، وثانياً لكونها الحالة الأمثل القادرة على الربط بين عنصرين مهمّين وموجودين راهناً في السياسة اللبنانية وهما الانقسام والتوافقية.

تمت دراسة هذين العنصرين واعتُبرا مناقضين لبعضهما البعض. يؤكّد جيوفاني سارتوري¹ عدم تطابق المواقف المنقسّمة لمختلف الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي، بأي شكل من الأشكال، مع التوافقية التي تستند على ائتلاف واسع بين القوى السياسية لتكون أكثر فعالية. إلّا أن أليساندرو بيزورنو² ينقض هذه النظرية، ويشير إلى وجود إمكانية للجمع بين كل الأطراف المنقسمة سياسياً والتوافقية من الناحية العملية. وربّما يكون هذا الجمع المدخل لفهم الوضع في لبنان وصلابة الصيغة التوافقية فيه.

وفقاً لبيزورنو، يرتبط بقاء التوافقية الإيطالية لمُدّة طويلة، بما يسمّيه «السياسة الواضحة» و«السياسة الخفية». تقوم فرضيته على أن العلاقات بين الأحزاب السياسية في الجمهورية الأولى في إيطاليا اتّسمت بالعداء والخلافات، ولكنها في الوقت نفسه حافظت على علاقات خفية (وحثى صداقات) سمحت لها بالتوصل إلى اتفاقيات مفيدة. ويعود ذلك إلى أداء الأحزاب المختلفة أدواراً على مستويات مختلفة؛ (1) المستوى الأيديولوجي الذي يحدّد الهوية الخاصة لمجموعة ما ويجاهر بها ويجسّدها عبر ممارسات مُحدّدة ومن خلال المشاركة في النقاشات البرلمانية والردود العاطفية والتعبيرية، (2) مستوى «الحياة اليومية» الذي يشمل التبادلات اليومية بين السياسيين، بحيث يقضون ساعات في التحدّث والتفاوض وإجراء معاملات مختلفة وتبادل الخدمات. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات القائمة فعلياً تلعب دوراً حاسماً في النظام السياسي، لكنّها لا تُغيّر طبيعة الأفراد وأيديولوجيتهم وانتماءاتهم السياسية أو التصوّرات الخارجية عنهم، لأنها تبقى مخفية عن الغالبية، وبالتالي لا تؤثر على الانتماءات الأيديولوجية.

عندما يتعلّق الأمر بتعريف الهويات والأشخاص، غالباً ما يكون التعريف الواضح مفهوماً على الفور من السكّان غير المستهدفين ومن مجمل المقيمين وكذلك من غير المسيّسين. على سبيل المثال، تظهر بعض الأحزاب السياسية (أو التيّارات) معادية لأي تبعية أيديولوجية أو دينية أو عرقية، أو منسجمة معها. لكن تصبح هذه الطبيعة الواضحة موضع تساؤل على المستوى الخفي، حيث ينسج اللاعبون السياسيون تسويات توافقية صغيرة ولكن متنوّعة وتغطي كلّ القضايا. طبعاً لا يعلم الأتباع بهذه الاتفاقيات، لذلك يقفون متشدّدين في مواقفهم الأيديولوجية ولا يبدّلون آرائهم ولا يدخلون في مفاوضات تسوية مع خصومهم السياسيين. عملياً، تسمح هذه الاتفاقيات بإصدار قوانين (والموافقة على الاستراتيجيات) تبدّي مصالح الطبقة السياسية وتغذي الفساد، فيما تستمرّ هذه الطبقة بالتعبير عن وجهات نظر مختلفة، وهو ما يجعلها ضماناً لعمل النظام حتّى لو بقيت مخفية أو غير معلومة من قبل الجماهير.

¹ Sartori, G. (1963) *Il Parlamento italiano 1946-1963*, Naples, ESI

² Pizzorno, A. (1995) *Les difficultés du consociativisme*. Politix, vol. 8, n°30, 91-112

في الحالة اللبنانية، تساعد هذه الحجج على شرح أسباب بقاء التوافقية طوال هذه السنوات، على الرغم من الانقسامات الأيديولوجية والدينية والإثنية التي أتت على حساب وحدة الدولة. علماً أن هذا النوع من الأنظمة السياسية لا يعمل إلا عندما يكون اللاعبون السياسيون الرئيسيون مستفيدين منه مباشرة، فضلاً عن أن هذه المنافع مُمكنة فقط من خلال تبادل الخدمات، وبالتالي لن تكون هذه الاستراتيجيات مُمكنة إذا انخرط فيها طرف واحد فقط.

في لبنان، تعدّ هذه السلوكيات أمراً واقعاً تعزّزها الطبقة السياسية بكاملها - كلّ الأحزاب السياسية - بمعزل عن موقفها الأيديولوجي أو المذهبي، وسواء كانت في محور اليسار أو اليمين. وبالتالي، يعدّ الحفاظ على الوضع القائم الهدف الرئيسي للطبقة السياسية، ويعبّر عن ذلك على مختلف مستويات التوافقية: السياسية والدينية والاجتماعية، التي تتداخل فيما بينها لدعم بعضها البعض. إلى ذلك، تُعدّ التسويات (الخفية) ضرورية على مختلف المستويات للحفاظ على الوضع القائم أي النظام الطائفي، وكذلك على هذه الأيديولوجية التي تصرف الانتباه عن أنشطتها الخفية. في المقابل، تبرز معركة أفكار أخلاقية ودعائية حول ممارسات السلطة السياسية، يروّج لها «محاربو النظام» اعتقاداً منهم أنها كفيلة بتغيير الهيكليّة.

لهذا الموقف انعكاسات مهمّة على كلّ المجتمع في لبنان، كونه لا يؤثّر فقط على مصالح المجموعات في القطاع الخاصّ، بل أيضاً على ترابطهم وإخلاصهم لرعاهم. لقد منعت التوافقية الخفية (التسويات التوافقية الصغيرة) تطوّر المجتمع المدني غير التوافقي في لبنان، وهذا جانب مرتبط بالصراع ومثير للاهتمام. عادة، ينمو الصراع في مكان العمل والشوراع والخ...، ولكن في حالة التوافقية الخفية، يكتسي الصراع بطابع مؤسّساتي، يفقد حسّه النضالي ويصبح عادياً ودورياً ومتوقّعاً. ويبدو أن هذا ما حصل في لبنان عندما تطوّرت التظاهرات، قبل أن يحتويها النظام، وتستغلها الأحزاب السياسية. إلى ذلك، قد ينزلق الصراع الاجتماعي ليطال المتحكّمين به، وفي هذه الحالة، تصبح التوافقية الخفيّة مُهدّدة، وبالتالي تعود النخب (السياسية، وفي لبنان الدينية أيضاً) إلى المربّع الأوّل من خلال الضغط على أعضائها.

ختاماً، انضمت التوافقية الخفية في الحالة اللبنانية إلى التوافقية المؤسّساتية الواضحة. وحافظت هذه الأخيرة على بقائها على الرغم من تصلّب النظام، ومن ثمّ توسّعت وانتشرت على المستوى الخفي، الذي أصبح القوّة الفعلية المُحرّكة للنخب الذي يهدفون للمحافظة على الوضع القائم. في الواقع، سمحت التوافقية المندثرة للبنان بأن يكون في الوضع السياسي الذي وصفه سارثوري بغير المستدام، ويعبّر عنه التعايش بين التوافقية والانقسام.